



أكد أن 2025 سيشهد تخريج 50 ألف طالب وطالبة من الثانوية العامة سنوياً

باقر لـ «الأنباء»: 200 دولار سعر برميل النفط لتحقيق «التعادل» في موازنة 2035



أحمد باقر

قال وزير التجارة والصناعة الأسبق أحمد باقر في تصريح خاص لـ «الأنباء» إن الحساب الختامي لسنة 2020-2021 الذي أعلنت عنه وزارة المالية يكشف الاختلالات الهيكلية التي تشهدها الموازنة العامة للدولة، ومن ظواهر تلك الاختلالات الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو النفط ومن المعروف أن أي دولة لا تستطيع التحكم في سعره وفي الكميات التي تقوم بتصديرها إذ إن هذه الأمور تخضع للسوق العالمي وقرارات أوبك، فالإيرادات النفطية والعوائد بلغت قبل 10 سنوات ما يقارب من 30 مليار دينار، أما في الوقت الحالي فهي لا تتجاوز 10 مليارات نتيجة لانخفاض سعر النفط، معرباً عن شكره لرئيس الوزراء علي بيانه لخطورة الاختلالات الهيكلية في الميزانية وخطورة الاعتماد على مصدر واحد للدخل في حديثة في الجامعة، مضيفاً أن الإيرادات غير النفطية تعد ضعيفة جداً وهو من مظاهر الاختلالات الأخرى في الموازنة العامة للدولة، حيث تبلغ ما يقارب من 1,7 مليار دينار معظمها من دفع الرسوم ومخالفات الداخلية والجمارك وقانون الزكاة، وقانون بفرض 2,5٪ على أرباح الشركات المدرجة لدعم المعاملة الوطنية في القطاع الخاص والاستفادة من تأجير أملاك الدولة، بالإضافة إلى قانون التأمين الصحي للوافدين، لذلك فإن الإيرادات غير النفطية قليلة جداً ويلاحظ أن المصروفات ستزداد سنوياً نتيجة لزيادة عدد الكوئيين وحاجتهم للخدمات والوظائف والإسكان.

ويضاف باقر أن الكويت يجب أن تبدأ سريعاً بتنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي وأن تصدر قوانين تحقق إيرادات مالياً للدولة، حيث لم تتخذ الكويت أي إجراءات اقتصادية إصلاحية منذ الإصلاحات التي قدمتها عام 2008، كما أن الزيادة في عدد السكان تتطلب خدمات شاملة من صحة وتعليم وبنية تحتية وغيرها، فقد تم تخريج ما يقارب من 43 ألف طالب وطالبة من المدارس الثانوية خلال العام الحالي فقط من المواطنين وفي عام 2025 سيصل عدد الخريجين من الثانوية العامة سنوياً ما يقارب من 50 ألف طالب وطالبة.

ولفت إلى أن الكويت يجب ألا تتركز على احتياطي الأجيال القادمة والذي يحتوي على ما يقارب من 700 مليار دولار ومعرضة للنفاد في حالة الصرف منها حال صندوق الاحتياط العام، كما أنها يجب أن تدخر للمستقبل لمواجهة الكوارث أو الأزمات التي لا يخلو منها أي بلد في العالم، كما أن الحكومة لم تقدم أي شيء حتى الآن بشأن وقف الهدر والمصروفات التي لا داعي

بهاهي أحمد

قال وزير التجارة والصناعة الأسبق أحمد باقر في تصريح خاص لـ «الأنباء» إن الحساب الختامي لسنة 2020-2021 الذي أعلنت عنه وزارة المالية يكشف الاختلالات الهيكلية التي تشهدها الموازنة العامة للدولة، ومن ظواهر تلك الاختلالات الاعتماد على مصدر واحد للدخل وهو النفط ومن المعروف أن أي دولة لا تستطيع التحكم في سعره وفي الكميات التي تقوم بتصديرها إذ إن هذه الأمور تخضع للسوق العالمي وقرارات أوبك، فالإيرادات النفطية والعوائد بلغت قبل 10 سنوات ما يقارب من 30 مليار دينار، أما في الوقت الحالي فهي لا تتجاوز 10 مليارات نتيجة لانخفاض سعر النفط، معرباً عن شكره لرئيس الوزراء علي بيانه لخطورة الاختلالات الهيكلية في الميزانية وخطورة الاعتماد على مصدر واحد للدخل في حديثة في الجامعة، مضيفاً أن الإيرادات غير النفطية تعد ضعيفة جداً وهو من مظاهر الاختلالات الأخرى في الموازنة العامة للدولة، حيث تبلغ ما يقارب من 1,7 مليار دينار معظمها من دفع الرسوم ومخالفات الداخلية والجمارك وقانون الزكاة، وقانون بفرض 2,5٪ على أرباح الشركات المدرجة لدعم المعاملة الوطنية في القطاع الخاص والاستفادة من تأجير أملاك الدولة، بالإضافة إلى قانون التأمين الصحي للوافدين، لذلك فإن الإيرادات غير النفطية قليلة جداً ويلاحظ أن المصروفات ستزداد سنوياً نتيجة لزيادة عدد الكوئيين وحاجتهم للخدمات والوظائف والإسكان.

ويضاف باقر أن الكويت يجب أن تبدأ سريعاً بتنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي وأن تصدر قوانين تحقق إيرادات مالياً للدولة، حيث لم تتخذ الكويت أي إجراءات اقتصادية إصلاحية منذ الإصلاحات التي قدمتها عام 2008، كما أن الزيادة في عدد السكان تتطلب خدمات شاملة من صحة وتعليم وبنية تحتية وغيرها، فقد تم تخريج ما يقارب من 43 ألف طالب وطالبة من المدارس الثانوية خلال العام الحالي فقط من المواطنين وفي عام 2025 سيصل عدد الخريجين من الثانوية العامة سنوياً ما يقارب من 50 ألف طالب وطالبة.

ولفت إلى أن الكويت يجب ألا تتركز على احتياطي الأجيال القادمة والذي يحتوي على ما يقارب من 700 مليار دولار ومعرضة للنفاد في حالة الصرف منها حال صندوق الاحتياط العام، كما أنها يجب أن تدخر للمستقبل لمواجهة الكوارث أو الأزمات التي لا يخلو منها أي بلد في العالم، كما أن الحكومة لم تقدم أي شيء حتى الآن بشأن وقف الهدر والمصروفات التي لا داعي

27 شركة محلية مدرجة وغير مدرجة تستثمر فيها «هيئة الاستثمار»

■ 3 شركات من أصل 27 لا يوجد ممثل للهيئة بمجالس إدارتها لعدم تملك نسبة في رأس المال



الهيئة العامة للاستثمار
Kuwait Investment Authority

م	اسم الشركة	نسبة ملكية الهيئة	عدد ممثلي الهيئة
1	بيت التمويل الكويتي	24,079٪	2
2	بنك الكويت الصناعي	31,390٪	4
3	بنك وربة	24,000٪	6
4	الشركة الكويتية للاستثمار	76,194٪	5
5	شركة آسيا كابيال الاستثمارية	15,000٪	1
6	الشركة الدولية الكويتية للاستثمار	10,052٪	2
7	شركة نقل وتجارة المواشي	48,114٪	4
8	شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية	100,000٪	5
9	الشركة المتحدة للإنتاج الزراعي	0,179٪	-
10	شركة أسمنت الكويت	28,037٪	3
11	شركة الخطوط الجوية الكويتية	100,000٪	7
12	شركة الاتصالات المتفقلة (زين)	24,285٪	2
13	شركة الاتصالات الكويتية STC (فيفا سابقاً)	6,000٪	1
14	شركة النقل العام الكويتية	100,000٪	5
15	شركة إدارة المرافق العمومية	100,000٪	5
16	شركة المشروعات السياحية	99,000٪	7
17	معرض الكويت الدولي	49,000٪	2
18	شركة أم الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي	10,000٪	1
19	شركة الصفاة للأمنية	9,955٪	-
20	الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا	100,000٪	5
21	شركة الدرلة للمعالجة المنزلية	10,000٪	1
22	المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات	60,000٪	2
23	شركة مستشفيات الضمان الصحي	19,000٪	6
24	شركة شمال الزور الأولى	5,000٪	1
25	شركة العناية لإدارة المستشفيات	100,000٪	7
26	المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية	99,127٪	6
27	شركة أمريكانا العالمية العقارية (السيقواي)	5,227٪	-

الاستثمارات التي تديرها الشركة، فإن اختيار الأعضاء لا يتم إلا بناء على أسس وضوابط وشروط حددت بموجب قرار وزير المالية رقم 3 لسنة 2014 بشأن تعيين ممثلي الهيئة العامة للاستثمار في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات المملوكة والتابعة للهيئة والذي نظم أسس وضوابط وشروط ومعايير تعيين ممثلي الهيئة بمجالس إدارة الشركات، كما قرر مراعاة الشروط العامة للمرشحين لتمثيل الهيئة في مجالس الإدارات والشروط الخاصة بموظفي الهيئة، وإن هذا الاختيار يتم على أسس مدروسة ومعايير محددة سلفاً، ويتم التعيين من قبل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وبناء على ترشيح من اللجنة التنفيذية، وذلك بالنسبة لمعوم الشركات والمؤسسات المساهمة فيها الهيئة، وفي ذلك تفصيل بالنسبة لبعض الشركات حيث يتم تنظيم عملية التعيين وفقاً لقانون إنشاء الشركة نفسها وذلك بالاتفاق مع ما نصت عليه قواعد ونظم الحوكمة في الهيئة العامة للاستثمار الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 3/2017 بتاريخ 2/2/2017 لتحقيق أفضل النتائج المرجوة من أي استثمار وتفعيل الرقابة على أداء من يمثل الهيئة في مختلف الأنشطة والاستثمارات، كما شكلت لجنة ترشيح واختيار ممثلي الهيئة العامة للاستثمار في مجالس إدارة الشركات بالتعيين أو بالاتخاب وتختص تلك اللجنة بوضع آلية ترشيح واختيار أعضاء مجالس الإدارة ومناقشة الترشيحات ورفع التوصيات إلى اللجنة التنفيذية في الهيئة وتحديد الشروط العامة للمرشحين من داخل الهيئة وخارجها والشروط الخاصة بموظفي الهيئة.

وأكدت «هيئة الاستثمار» أنه توجد 3 شركات من أصل 27 شركة لا يوجد ممثل للهيئة بمجالس إدارتها، وبسبب عدم وجود ممثل في إدارة الشركة هو عدم تملك الهيئة العامة للاستثمار نسبة في رأس مال تلك الشركات يخولها للحصول على مقعد بمجلس الإدارة وهي شركة أمريكانا العالمية العقارية (السيقواي) وشركة الصفاة للأمنية والشركة المتحدة للإنتاج الزراعي.

وحول أسس ومعايير اختيار ممثلي الهيئة في مجالس إدارات الشركات التي تمتلك فيها جزءاً من أسهمها، ذكرت أنه إيماناً من الهيئة العامة للاستثمار بالدور المهم لأعضاء مجلس إدارة أي شركة ومسؤولياتهم استناداً إلى المادة (184) من قانون الشركات رقم 1/2016 والتي نصت على المجلس الإدارة أن يزاوئ جميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها، وبأنهم الصب الفعلي بالقيام بالقيام بالخطوة بالشركة والسبب الدافع لتنمية

«تشجيع الاستثمار» تجدد قيد 8 مكاتب وشركات



- صدر مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د. مشعل الجابر، قراراً بتجديد قيد 8 مكاتب وشركات في سجل المكاتب والشركات المعتمدة لدى الهيئة لتقديم الطلبات نيابة عن المستثمرين وذلك لمدة سنة من تاريخ إصدار الشهادة، ووفقاً للقرار رقم 288 لسنة 2021، والذي سينشر اليوم في عدد الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، فقد قضى في مادته الأولى بأن يجدد قيد الشركات والمكاتب، التالي ذكرها، في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين وذلك لمدة سنة من تاريخ إصدار الشهادة:
- 1- الحسام ليجال والطريقي وشركاه للاستشارات القانونية والمحاماة.
 - 2- شركة المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات.
 - 3- شركة بريس وتر هاوس كوبرز للخدمات الاستشارية.
 - 4- شركة بيكر تيلي للاستشارات.
 - 5- مجموعة التوجيهي وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية.
 - 6- مجموعة حسين الحريتي وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية.
 - 7- مكتب دار المحاماة.
 - 8- مكتب مشاري العيصمي محامون ومستشارون كويتيون.

المباشر الشيخ د. مشعل الجابر، قراراً بتجديد قيد 8 مكاتب وشركات في سجل المكاتب والشركات المعتمدة لدى الهيئة لتقديم الطلبات نيابة عن المستثمرين وذلك لمدة سنة من تاريخ إصدار الشهادة، ووفقاً للقرار رقم 288 لسنة 2021، والذي سينشر اليوم في عدد الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، فقد قضى في مادته الأولى بأن يجدد قيد الشركات والمكاتب، التالي ذكرها، في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين وذلك لمدة سنة من تاريخ إصدار الشهادة:

- 1- الحسام ليجال والطريقي وشركاه للاستشارات القانونية والمحاماة.
- 2- شركة المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات.
- 3- شركة بريس وتر هاوس كوبرز للخدمات الاستشارية.
- 4- شركة بيكر تيلي للاستشارات.
- 5- مجموعة التوجيهي وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية.
- 6- مجموعة حسين الحريتي وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية.
- 7- مكتب دار المحاماة.
- 8- مكتب مشاري العيصمي محامون ومستشارون كويتيون.

مقابل ملكيتها في الشركات المدرجة التي وزعت أرباحاً نقدية عن 2020.. وتوقعات بارتفاعها العام الحالي مع تحسن الأوضاع الاقتصادية

100 مليون دينار حصيلة الحكومة من توزيعات البورصة

■ 46,6 مليون دينار توزيعات حصلت عليها الجهات الحكومية من استثمارها في 4 بنوك محلية ■ الهيئة العامة للاستثمار حصلت على نصيب الأسد من التوزيعات بإجمالي 56,2 مليون دينار

أرباحها على المساهمين بشكل منتظم، وفي المتوسط بلغ العائد على التوزيعات النقدية لعدد 22 شركة كويتية قامت بتوزيع أرباحها عن العام 2020 نحو 4,3٪ وهو ما يمثل عائداً جيداً بالمقارنة بعوائد باقي الاستثمارات المالية المناظرة وبالنظر إلى تداعيات جائحة كورونا وتأثيراتها السلبية على أداء أغلب الاستثمارات في كافة القطاعات. ومع انخفاض الفائدة إلى مستويات متدنية تاريخياً تضائل بشكل كبير عائد الحكومة من استثماراتها في الودائع البنوك وسندات الخزنة الأميركية والذي انخفض إلى مستويات أقل من 1٪ في ذروة الأزمة ولم يقرب من 2٪ حتى الآن. وخلال العام الحالي يتوقع أن ترتفع التوزيعات النقدية للشركات والبنوك، وذلك بعد تحسن أرباحها خلال 2021 نتيجة تعاون التداعيات السلبية الناجمة عن جائحة كورونا.

نصيب الأسد من التوزيعات النقدية بإجمالي 56,2 مليون دينار تعادل نحو 58٪ من إجمالي التوزيعات النقدية، وتمتلك الهيئة في 5 شركات قامت بالتوزيع وهي: بيتك، ستع وشمال الزور وبنك الخليج وزين. وحل في المرتبة الثانية الهيئة العامة للتأمينات التي تستثمر في 12 شركة مدرجة قامت بالتوزيع وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية التي حصلت عليها 26,5 مليون دينار تعادل أكثر من 27٪ من إجمالي تلك التوزيعات، تليها الهيئة العامة لشؤون القصر بتوزيعات بلغت قيمتها 9,2 ملايين دينار تعادل 9,5٪ من إجمالي التوزيعات، وأخيراً الأوقاف بتوزيعات بلغت قيمتها 5,6 ملايين دينار تعادل 5,8٪ من إجمالي التوزيعات.

عائد جيد

وتحقق الحكومة الكويتية عائداً جيداً من استثماراتها في الشركات الكويتية المدرجة التي تقوم بتوزيع نصيب من

العامة للأوقاف التي تملك استثماراً في بيت التمويل الكويتي. وعلى رأس التوزيعات كانت 4 بنوك حصلت الحكومة من خلالها على 46,6 مليون دينار توزيعات نقدية من أرباح العام المالي 2020، وهي بيت التمويل الكويتي (بيتك) الذي تصدر أكبر التوزيعات التي حصلت عليها الحكومة بقيمة 36,5 مليون دينار نتيجة امتلاك ما نسبته 47,5٪، وبنك الكويت الوطني نحو 7,6 ملايين دينار مقابل حصة ملكية التامينات البالغة 5,6٪، وبنك الخليج بقيمة 1,4 مليون دينار نتيجة ملكية كل من التامينات والهيئة العامة للاستثمار 9,1٪ من ملكيته، وأخيراً بنك بركان بتوزيعات قدرها 1,1 مليون دينار مقابل ملكية التامينات 8,4٪ من أسهم البنك.

وفي المرتبة الثانية قطاع الاتصالات حيث تحتل شركة «زين» المرتبة الثانية بقيمة 6,3 ملايين دينار مقابل ملكية التامينات والهيئة العامة للاستثمار 10٪ من أسهم الشركة مناصفة، ثم شركة بورصة الكويت، حيث بلغت حصة الحكومة من التوزيعات النقدية

شركة، ثم شركة STC بقيمة 6,3 ملايين دينار مقابل ملكية التامينات والهيئة العامة للاستثمار 21٪ من أسهم الشركة. وبلغت حصة الهيئة العامة من التوزيعات النقدية

المصدر الاقتصادي

حصلت الاستثمارات الحكومية في البورصة على توزيعات نقدية من خلال الشركات المدرجة التي تمتلك فيها الحكومة بلغت قيمتها 100 مليون دينار من خلال استثماراتها في الشركات الكويتية مدرجة وزعت أرباحاً نقدية على مساهميتها على العام المالي 2020، وذلك بحسب إفصاحات الشركات على موقع البورصة. وتتوزع ملكيات الحكومة بين 4 أذرع استثمارية، تتصدرها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تملك في 12 شركة مدرجة قامت بالتوزيع، تليها الهيئة العامة للاستثمار التي تملك في 5 شركات مدرجة قامت بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي، ثم الهيئة العامة لشؤون القصر التي تملك استثماراتها في شركتين، وأخيراً الأمانة

